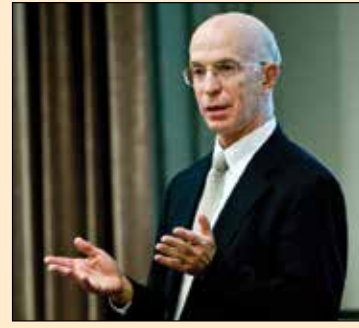




المزايا والمساوىء

ينبغي أن تدير السياسة الأمريكية دفة العولمة من خلال نقل متضرري التجارة من خانة الخسارة الكلية إلى خانة الربح الصافي

آلان بلايندر



هل

أنت مع أو ضد العولمة؟ هذا سؤال ساذج في الواقع، كأنك تسأل ما إذا كنت مع أو ضد شروق الشمس. فهو أمر واقع لا محالة. وسيكون عليك أن تختار إما أن تستغله إلى أقصى درجة ممكنة وتستمتع بأشعة الشمس والخضرة، أو تركز على المساوىء مثل الحروق التي تسببها أشعة الشمس واللبلاب السام. أو يمكنك أن تعيش في عالمك الخيالي وتقبع داخل منزلك وتسدل الستائر وتنتظر بأن الشمس لم تشرق على الإطلاق.

ويبدو أن البعض يفضل الخيار الأخير. ولكن الدول القومية لا يتاح لها هذا الخيار. فقد ساهمت القوى التاريخية والتكنولوجية في تقدم العولمة لعقود عديدة — منذ فترة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية اللتين ساهمتا في انعكاس حاد ولكن مؤقت في مسار العولمة. وسوف تستمر هذه القوى، مما يعني أن كل بلد سيكون عليه أن يقرر كيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مزايا العولمة وتجنب مساوئها قدر الإمكان — نظرا لأن العولمة لها مزاياها ومساوئها.

وهذا أمر ليس بجديد أيضا. فقد أدرك علماء الاقتصاد منذ ديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر أن التجارة الدولية، التي ربما تمثل جوهر العولمة، تعود بالنفع على البعض وبالضرر على البعض الآخر. والمتضررون كانوا دائما يحاربون العولمة حتى قبل أن يصبح لها اسما. والحرب لا تزال مستمرة، ولكن كان يجب على علماء الاقتصاد إيلاء مزيد من الاهتمام لشكواهم منذ فترة طويلة — بنفس القدر الذي يحتفون به بمكاسب التجارة. وقد يكون اعتراض هؤلاء على أمور خاصة بهم، ولكن فقدان الوظيفة أمر يجدر الاعتراض عليه. وقد يرغبون في قلب الموازين لصالحهم، ولكن ستقلب التكنولوجيا والتجارة عليهم إن لم يفعلوا.

وبشكل متزايد، يبدو أن العالم أصبح ينقسم إلى مجموعتين: مجموعة لديها الموهبة والاستعداد وربما الحظ لجني منافع العولمة ومجموعة تخلت عن الركب. وسد هذه الفجوة، أو ربما التخفيف من حدتها في الواقع، قد يكون المعضلة الاقتصادية لهذا العصر.

ويؤكد علماء الاقتصاد أن التجارة لعبة رابحة: فمكاسب الفائزين تفوق خسائر الخاسرين. وهذا هو السبب الأساسي وراء رغبتنا في زيادة حرية التجارة. فالمكاسب الصافية التي تجنيها الأمة (بل جميع الأمم في الواقع) تتيح تعويض الخسائر: من خلال التحويلات من الفائزين إلى الخاسرين. والأرقام تجعل من الممكن، مبدئيا، تحقيق ربح صافي للجميع. ولكن ذلك لا يحدث في الواقع. فالتحويلات ووسائل التحوط الأخرى نادرا ما تكفي لتحويل متضرري التجارة من خانة الخسارة الكلية إلى خانة الربح الصافي — وينطبق ذلك حتى على بلدان أوروبا الغربية التي توفر لمواطنيها شبكات أمان اجتماعي سخية. الولايات المتحدة نفسها تحاول بالكاد.

ولعدم كفاية التعويض نتيجتان أساسيتان. أولا، من شأن الانفتاح التجاري مقاومة عدم المساواة في الدخل. ودائما ما يكون أصحاب المهارات والدخول المرتفعة أشد تأييدا للتجارة الحرة

مقارنة بالعمال ذوي المهارات المتدنية. وهذا ليس من قبيل الصدفة: فالأثرياء عادة ما يكونون أكثر استفادة من العولمة مقارنة بالأقل حظا. وثانيا، فإن الخاسرين من الاتفاقيات التجارية على سبيل المثال غالبا ما يعارضونها لأنهم لا يتوقعون جني مكاسبها.

لذلك توجد حجتان إحداهما مرتبطة بالعدالة (الحد من عدم المساواة) والأخرى بالاقتصاد السياسي (زيادة التجارة) تستدعيان تقديم مزيد من المساعدة للخاسرين من جراء التجارة. ولكن كيف؟ تختلف الإجابة من بلد لآخر. فالبلدان التي تتخذ بالفعل إجراءات عديدة لمساعدة العمال على التأقلم مع التغير الاقتصادي — من خلال توفير شبكات أمان اجتماعي سخية وسياسات سوق العمل النشطة وبرامج إعادة التدريب المكثفة والفعالة وأسواق عمل قوية — قد لا تحتاج إلى برامج مصممة خصيصا لمساعدة ضحايا التجارة. ولكن البلدان الأخرى قد تحتاج لمثل هذه البرامج.

المكاسب الصافية التي تحققها البلدان تتيح تحويل المزايا من الرابحين إلى الخاسرين

وتقع الولايات المتحدة الأمريكية في الفئة الأخيرة. ويتمثل الغرض من برنامج مساعدات التكيف التجاري الذي تم تطبيقه عام ١٩٦٢ توفير شبكة أمان خاصة لمن فقدوا وظائفهم بسبب التجارة. ولكن هذا البرنامج لا يغطي سوى القليل من العمالة المسرحة، كما أنه من المفترض أن يساعد العمال المسرحين على العمل مجددا — من خلال إعادة التدريب وتقديم مساعدات للانتقال إلى وظائف جديدة. ولكن يبدو أن هذا البرنامج فضل تقديم المساعدات على تقديم خدمات التكيف. وهناك أفكار أخرى، مثل التأمين على الأجور، كانت موضع مناقشة لعقود عديدة ولكنها لم تنفذ قط.

والمعارضة الشديدة للعولمة في الآونة الأخيرة، كما اتضح من الحملة الرئاسية السابقة، تبدو ساخرة ومهمة في آن واحد. فهي مهمة لأن الولايات المتحدة لا تزال هي القائد العالمي في جميع المجالات تقريبا. فإن لم تتول الولايات المتحدة دفة العولمة، فمن لها؟ أما السخرية فتكمن في أن الولايات المتحدة لديها قدرة على جني مكاسب ضخمة من العولمة. فمن غيرها يمكن استخدام عملته كعملة احتياطي عالمي؟ ومن يمكنه مضاهاة الولايات المتحدة بما تتمتع به من مرونة سوقية ومنافسة محلية وابتكار اقتصادي وشغف بزيادة الأعمال وميل إلى العمل الجاد؟

فهذه السمات وغيرها تجعل الولايات المتحدة رابحا مؤكدا من العولمة. ومن شأن تعزيز آليات الحماية من الصدمات التي يتعرض لها الخاسرون مساعدة البلد ككل على جني هذه المكاسب. ■

آلان بلايندر هو أستاذ اقتصاد وشؤون عامة بجامعة برنستون وزميل زائر بمعهد بروكينجز.